وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 24 يوليو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يشارك في اجتماعات وزراء الطاقة لمجموعة العشرين في الهند

الاقتصادية

شارك الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، في اجتماع وزراء الطاقة لمجموعة العشرين، الخاص بتحولات الطاقة. كما شارك، في الاجتماع الوزاري المشترك الرابع عشر، لوزراء الطاقة، الخاص بالطاقة النظيفة، والاجتماع الثامن لمهمة الابتكار، التي انعقدت، جميعها، في ولاية «قوا» في جمهورية الهند، في يومي 3 و4 محرم 1445هـ، الموافقين ليومي 21 و22 يوليو الجاري.

كما رأس وزير الطاقة، بمشاركة راج كومار سينغ؛ وزير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة الهندي، اجتماع طاولة مستديرة حول الهيدروجين النظيف، وشارك في جلسة حواريةٍ لتخفيض الانبعاثات من جميع المصادر عُقدت على هامش الاجتماع الوزاري الرابع عشر للطاقة النظيفة، والاجتماع الوزاري الثامن لمهمة الابتكار.

تجدر الاشارة إلى أن السعودية عضو نشط في العديد من المنظمات والمنتديات الدولية التي تعنى بالتغير المناخي مثل منتدى الحياد الصفري للمنتجين، ومبادرة الميثان العالمية، وتعهد الميثان العالمي، والمنتدي القيادي لفصل واحتجاز وتخزين الكربون، ومهمة الابتكار في مجال الطاقة، والطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة البنك الدولي للحد من حرق الغاز الروتيني.

وتؤكّد المشاركات، دور المملكة الفاعل، على المستوى الدولي، في مواجهة آثار التغير المناخي، والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى خفض الانبعاثات، من خلال تنويع مزيج الطاقة المُستخدم في المملكة، وتعزيز استخدام تقنيات نظيفة لجميع مصادر الطاقة، بما فيها المتجددة والمواد الهيدروكربونية. كما أن المملكة عازمةٌ على الاستمرار في تحقيق الريادة في إنتاج الهيدروجين النظيف وتصديره. وتسعى المملكة إلى إقامة شراكات مع كيانات من جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة الشاملة.

وتستضيف المملكة، في إطار جهودها الداعمة لمواجهة التغير المناخي، في شهر أكتوبر من هذا العام، «أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الذي سيكون فرصة سانحة لعرض الجهود التي تبذلها دول المنطقة والمملكة تحديداً في خفض الانبعاثات ومواجهة آثار التغيُّر المناخي، وتبادل الآراء والأفكار حول هذه الموضوعات الحيوية مع المهتمين من أنحاء العالم.

أسواق النفط تتطلع لمواصلة المكاسب وسط تأكيدات نقص الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين متطلعة لتحقيق مكاسب أسبوعية خامسة على التوالي وسط بيانات تؤكد نقص الإمدادات في الأشهر المقبلة مع تصعيد حدة التوتر بين روسيا وأوكرانيا والتي تلقي بضلالها على المزيد من الضرر بالإمدادات، فضلا عن تراجع مخزونات الخام الأميركية، وعدم اليقين بقوة عودة الاقتصاد الصيني، وارتفاع الطلب.

وتبدأ تداولات اليوم بعد آخر إغلاق لخام برنت الذي ارتفع عند 81.07 دولارا للبرميل، مع مكاسب أسبوعية بنحو 1.2 بالمئة. بينما أنهى خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تعاقداته، مرتفعًا عند 77.07 دولارًا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ 25 أبريل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2 ٪ تقريبًا في الأسبوع.

وأشار غالبية محللي النفط إلى أن الإمدادات العالمية بدأت تتقلص وقد يتسارع ذلك بشكل كبير في الأسابيع المقبلة، وقد تؤثر مخاطر الحرب المتزايدة أيضا على الأسعار، وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة تراجعت الأسبوع الماضي وسط قفزة في صادرات الخام وزيادة استخدام المصافي.

وفي وقت سابق، توقعت إدارة معلومات الطاقة أنه من المرجح أن ينخفض إنتاج النفط الصخري الأميركي والغاز في أغسطس للمرة الأولى هذا العام، مما زاد من المخاوف من شح الإمدادات.

بينما قال فاتح بارول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية يوم السبت إن الوكالة ستراجع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بناء على آفاق النمو الاقتصادي للصين وبعض الدول الأخرى، وكرر وجهة نظر

وكالة الطاقة الدولية بأنه من المتوقع أن تتقلص أسواق النفط في النصف الثاني من العام.

وفي حديثه للصحفيين في اجتماع لوزراء الطاقة لمجموعة العشرين في الهند، قال بارول إن مراجعة توقعات الطلب «تعتمد إلى حد كبير على نمو العديد من الدول في النصف الثاني، ولكن بشكل أساسي آفاق النمو الصينية».

ولدى سؤاله عما إذا كانت هناك حالة لمزيد من التخفيض في توقعات الطلب، قال: «نعم، ولكن هناك أيضًا إمكانية للمراجعة، لذلك سنرى كيف ستبدو الآفاق الاقتصادية الصينية. ولكن على أي حال، نرى تشديدًا في النصف الثاني من العام».

من جهته قال وزير النفط الفنزويلي إن فنزويلا لن توقف عمليات إنتاج النفط وسط نزاعات بشأن العقود، وقال إن فنزويلا ليست على استعداد لوقف العمليات الإنتاجية خلال عمليات تدقيق العقود التي أدت إلى اعتقال رجال أعمال ومسؤولين وإلى نزاعات مع عملاء وشركاء شركة بدفسا، المملوكة للدولة.

وفي يونيو، وقع عقد بين بدفسا وماراويل للتجارة، وهي شركة مقرها جنيف يملكها رجل الأعمال الفنزويلي ويلمر روبرتي، متورطًا في نزاع حول المدفوعات، مما أدى إلى تعليق معظم صادرات فحم الكوك البترولي من الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

وفي وقت سابق من هذا العام، تم تعليق العقود مع بعض مشتري النفط الخام مؤقتًا بينما راجعت بدفسا مليارات الدولارات من المدفوعات المتأخرة والفواتير المعلقة. وتم استئناف الشحنات بشروط العقد والعملاء الجدد.

وقال وزير النفط بيدرو تيليشيا للصحفيين على هامش مؤتمر في كاراكاس «هدفنا هو استكشاف كل منتج نستطيع إنتاجه وتكريره وتصديره». وأضاف «لسنا مستعدين لشل عملية إنتاجية من شأنها إبطاء نمو فنزويلا. وعلى العكس، نحن هنا لتشجيع هذا النمو».

كما أجازت بدفسا هذا الشهر عقدين لأجل لتصدير ما يصل إلى 1.6 مليون طن من فحم الكوك هذا العام،

وهو منتج ثانوي للنفط يستخدم في الغالب لتغذية أفران الأسمنت بالوقود في دول من فرنسا إلى الصين.

وقال تيليشيا إن التحقيقات المتعلقة بمراجعة الفواتير غير المسددة نُقلت إلى مكتب المدعي العام الفنزويلي. وأضاف الوزير أن فنزويلا تحافظ على «علاقة جيدة» مع روبرتي، وهي منفتحة على تسجيل مشترين جدد لفحم الكوك الذي تنتجه بدفسا طالما أنهم يستوفون المتطلبات، ويكملون عملية إدارية ويقدمون أسعارًا تنافسية.

إلى ذلك في صعيد متصل، يرى مركز الفجيرة منافسة شديدة مع تطور سوق الوقود في الشرق الأوسط. وقال المشاركون في السوق إن سوق التكرير والمعالجة المتطور تدريجيًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط مع المزيد من خيارات التزود بالوقود قد يشكل تحديات على المدى الطويل في مركز التزويد بالوقود في الإمارات بالفجيرة، مضيفين أن المنافسة المتزايدة بين اللاعبين المحليين تقضي على مكانة الفجيرة كمركز وقود.

وقال متعاملون إن ظهور خيارات بديلة لإعادة التزود بالوقود في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء الشرق الأوسط والنمو الأخير في نشاط التزويد بالوقود خارج حدود الموانئ قبالة سواحل الفجيرة يمكن أن يشكل مزيدًا من الضغط الهبوطي على سوق الفجيرة، في حين أن الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي أثرت أيضًا على الطلب على الوقود.

وقال أحد موردي الوقود في الفجيرة: «منذ فبراير فصاعدًا، تباطأ الطلب على زيت الوقود منخفض الكبريت الذي انخفض بمعدل 5 ٪ 10- ٪ تقريبًا على أساس شهري خلال الأشهر القليلة الماضية، ولعب تباطؤ الاقتصاد الكلي العالمي دورًا أيضًا»، كما قال أحد موردي الوقود في الفجيرة، في حين ظلت المخزونات وفيرة إلى حد كبير طوال الوقت.

وبلغ إجمالي مبيعات الوقود في الفجيرة 3.617 مليون متر مكعب في الأشهر الستة الأولى من عام 2023، بانخفاض 10.5 ٪ من يناير إلى يونيو 2022 و9 ٪ أقل من نفس الفترة من عام 2021، وفقًا لأحدث البيانات من منطقة الفجيرة لصناعة النفط.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت أحجام مبيعات الوقود في الفجيرة لعام 2022 بنسبة 1.5 ٪ من عام 2021 لتصل إلى 8.109 مليون متر مكعب، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بي العالمية لمبيعات الوقود منذ عام 2021.

وقال تاجر مقيم في الفجيرة «ان مدينتي ينبع وجدة السعوديتين لديهما تاريخ من الإمداد بالوقود لكن هناك حاجة لمزيد من الوقت لإثبات أنهما منافس جاد. بينما لا تزال عمليات التزويد بالوقود في عمان في مراحل التطوير وقد تكون أكثر نشاطا على المدى الطويل».

وقالت مصادر في السوق إن أحد موردي الوقود المرخص لهم في الفجيرة نقل بارجة إلى ميناء ينبع السعودي لتزويده بالوقود. وقال التاجر الذي يتخذ من الفجيرة مقراً له إن التوترات الإقليمية مع قطر أزاحت «شريحة ضخمة» من الطلب على الوقود في الفجيرة والتي لم يتم تعديلها بالكامل بعد.

وقال تاجر مقيم في الإمارات العربية المتحدة: «سوق الوقود في عمان مهيأ لنمو مطرد على المدى الطويل، مع وجود استراتيجيات بالفعل لتطوير البنى التحتية، مثل التخزين والصنادل، ويمكن أن تبيع ما يصل إلى نحو 20 ألف طن من وقود السفن في ظل ظروف طلب صحية».

وأضاف التاجر الأول: «المنافسة الإقليمية في الشرق الأوسط ستصبح بالتأكيد عاملاً رئيسا. وتتطلب محطة وقود موثوقة تطوير العديد من البنى التحتية الأخرى، وهذا يستهلك الوقت والاستثمارات والالتزامات».

وفقًا لمشاركين في السوق، فإن الموردين المتمركزين في ميناء الشارقة القريب في خورفكان هم على الأرجح المنافسون الأكبر لطلب الفجيرة، جنبًا إلى جنب مع المنافسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

كما أشار التجار إلى أن «الرقابة التنظيمية» حول خورفكان تعتبر أقل صرامة مقارنة بمحور الفجيرة، وهذا يعني أن شحنات زيت الوقود ذات الأصول الخاضعة للعقوبات من المرجح أن تجد طريقها إلى المخازن العائمة الواقعة على طول هذه الموانئ المجاورة.

وبالتالي، بدلاً من محاولة الحصول على تراخيص التزويد بالوقود لتوفير الإمدادات في ميناء الفجيرة، يفضل بعض اللاعبين إنشاء خيارات للتزود بالوقود في خورفكان بدلاً من ذلك، بهدف تحويل الطلب على الوقود عن الفجيرة، حسبما أضاف التجار.

وقال مورد وقود آخر: «على الرغم من أن بعض مالكي السفن قلقون بشأن أصول شحنات زيت الوقود في الشرق الأوسط، إلا أن التحركات خارج حدود الموانئ آخذة في الازدياد وهي المكان الذي يتوفر فيه الوقود الأرخص».

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الفجيرة سلمت 380 الف طن من زيت الوقود عالي الكبريت لشحن البضائع في الخليج العربي الذي انخفض إلى متوسط 7.64 دولار للطن المتري في الفترة من 3 إلى 20 يوليو، أي أقل من ثلث 23.35 دولارا للطن المتري خلال يونيو، وأقل من 31.85 دولارا للطن المتري في مايو.

وقال مورد وقود آخر في الفجيرة: «بعض التجار يبيعون بقوة، بل إنهم يقبلون عروض منخفضة من المشترين. وإنهم يستحوذون على جميع الاستفسارات تقريبًا، ونحن غير قادرين على متابعة الأسعار التنافسية». وقال أول مورد للوقود «هناك بعض الموردين الذين يديرون أيضا صنادل تبديل بين الفجيرة وخورفكان أيضا.»

في وقت بدأت مصفاة الزور الكويتية، التي تبلغ طاقتها الإجمالية 615.000 برميل في اليوم عبر ثلاث وحدات لتقطير النفط الخام، مؤخرًا في تشغيلها الثالث والأخير، مع خطط «للوصول إلى السعة الكاملة» قبل نهاية عام 2023، حسبما نقلت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية مؤخرًا عن متحدث باسم الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة.

وقال متعاملون إن احتمالية واردات زيت الوقود منخفض الكبريت المستقبلية للضغط على المخزونات الكافية بالفعل قد تؤدي إلى زيادة تراجع المشاعر في سوق التكرير في الفجيرة. وقامت شركة بلاتس بتقييم علاوة الوقود البحري الذي تم تسليمه في الفجيرة بنسبة 0.5 ٪ على قيم الشحن القياسية إلى

متوسط 7.52 دولارات للطن المتري عبر الربع الثاني، أي أكثر من النصف من 16.17 دولاراً للطن المتري في الربع الأول وتراجع إلى 3.84 دولارات للطن المتري حتى الآن في الربع الثالث حتى 20 يوليو، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز جلوبال.

أسواق النفط أمام أسبوع حافل بالبيانات الاقتصادية عالية التأثير .. توقعات بارتفاع الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

رجح محللون نفطيون استمرار مكاسب النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بدعم من تخفيض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك+» علاوة على زيادة الأخطار الجيوسياسية بعد تصاعد الحرب في أوكرانيا، ما يرجح معه تسجيل مكاسب أسبوعية جديدة قد تكون الخامسة على التوالي.

وأوضح المحللون في تصريحات لـ«الاقتصادية»، أن الدولار الأمريكي يراقب نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي للحصول على مزيد من الدعم وتطوير مكاسبه التي تضغط على النفط وفقا للعلاقة العكسية بينهما، مشيرين إلى أن تحالف «أوبك+» يقف بحزم للحفاظ على توازن الأسواق.

وذكروا أن النفط الأمريكي تمتع بأسبوع إيجابي إلى حد كبير قبل قرار سعر الفائدة الذي سيعلنه البنك الفيدرالي الأمريكي في 26 تموز (يوليو) الجاري وسط حالة من التفاؤل حول ذروة محتملة في دورة سعر الفائدة، وقرارات الاحتياطي الفيدرالي التي ستكون أساسية للتأثير في حركة ومسار أسعار الخام قصيرة المدى.

وأشاروا إلى أن إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة تهدف إلى إبقاء أسواق النفط جيدة الإمداد وأسعار النفط منخفضة، منوهين إلى إحصائيات صادرة عن شركة «ريستاد إنرجي» تشير إلى أنه في حين أعلنت أوبك وحلفاؤها تخفيضات تصل إلى 6 في المائة من إنتاج 2022 فإن نمو الإمدادات من خارج أوبك قد شكل ثلثي تلك التخفيضات كما أن إنتاج الولايات المتحدة يمثل نصف ذلك.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة إن فرص تحقيق مزيد من مكاسب أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري كبيرة وذلك في ضوء عدة مؤشرات أهمها ما أظهرته إحصائيات شركة «بيكر هيوز» من تسجيل انخفاض آخر في أنشطة الحفر، وهو ما يعزز مخاوف العرض وبالتالي يسهم في ارتفاع أسعار النفط الخام.

وذكر أن بيانات مخزونات النفط من إدارة معلومات الطاقة جاءت مخالفة للتقديرات ولكنها لا تزال سلبية بالتزامن مع التفاؤل حول الاقتصاد الصيني عن طريق التحفيز الإضافي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط

الخام رغم حقيقة أن الدولار الأمريكي يقوى، حيث إن هناك علاقة عكسية تقليدية مع النفط الخام.

من جانبه، يؤكد دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة « تكنيك جروب « الدولية أن وزراء «أوبك +» توافقوا على ضرورة العمل الجماعي المتسق واحتواء أي تقييمات متباينة لوضع السوق النفطية، مشيرا إلى مرونة التحالف في سياسات الإنتاج وهو ما أبرزته نتائج ندوة أوبك الدولية الأخيرة.

وذكر أن لجنة «أوبك +» الوزارية المعنية بمراقبة الإنتاج ستجتمع مطلع الشهر المقبل حيث تركز باستمرار على مراقبة ديناميكيات السوق واتخاذ أي تدابير ضرورية لدعم سوق النفط الخام.

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة فيرى أن السوق النفطية أمام أسبوع مقبل حافل ببيانات اقتصادية عالية التأثير، أهمها اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التي ستركز على قياس معدل التضخم ومناقشة أفضل السياسات لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي لمعالجة التضخم المرتفع.

وأضاف أنه تجري أيضا متابعة تقرير مؤشر أسعار المستهلكين خاصة أن التقرير السابق كشف ضغوطا تضخمية أقل على الاقتصاد الأمريكي، موضحا انه إذا تحقق هذا فقد تتلقى أسعار النفط الخام دفعة أخرى من ضعف الدولار الأمريكي.

وتتفق إرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية أن رقعة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة استجابت لدعوة الرئيس الأمريكي جو بايدن بزيادة الإنتاج، مشيرة إلى توقعات صادرة عن إدارة معلومات الطاقة ترجح أن يصل إجمالي إنتاج الولايات المتحدة إلى 12.61 مليون برميل في اليوم في العام الحالي متجاوزا الرقم القياسي السابق البالغ 12.32 مليون برميل في اليوم المسجل في 2019.

ولفتت إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام الأمريكي 9 في المائة، على أساس سنوي وهو الأمر الذي يقاوم جهود تحالف «أوبك +» من أجل الحفاظ على الإمدادات النفطية منخفضة في محاولة لتعزيز الاستثمار من خلال رفع الأسعار والتحوط ضد أخطار الركود المحتملة.

وتوقعت أن تتحسن الربحية في رقعة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة بفضل انخفاض التكاليف ولا سيما مع انخفاض تكاليف الإنتاج 1 في المائة، على أساس سنوي في الربع الثاني وهي المرة الأولى التي تقلصت فيها تكاليف الإنتاج منذ ثلاثة أعوام.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من دولار للبرميل أمس، مدعومة بتزايد الأدلة على نقص الإمدادات في الأشهر المقبلة واحتدام الصراع بين روسيا

وأوكرانيا الذي من شأنه أن يؤدي لاستمرار تراجع الإمدادات. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.43 دولار أو 1.8 في المائة، لتبلغ عند التسوية 81.07 دولار للبرميل مع مكاسب أسبوعية بنحو 1.2 في المائة. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تعاملاته على ارتفاع 1.42 دولار أو 1.9 في المائة، مرتفعا عند 77.07 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ 25 نيسان (أبريل). وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 2 في المائة، تقريبا في الأسبوع.

وقال فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز جروب، «بدأت الإمدادات العالمية في التراجع وقد يتسارع ذلك بصورة كبيرة في الأسابيع المقبلة. قد تتأثر الأسعار أيضا بالأخطار المتزايدة للحرب».

من جانب آخر انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ست هذا الأسبوع. وذكر التقرير الأسبوعي لشركة «بيكر هيوز» الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 669 هذا الأسبوع كما انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 406 حفارات مقارنة بعدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء.

ولفت إلى انخفاض عدد حفارات النفط سبعا هذا الأسبوع إلى 530، بانخفاض 91 حتى الآن في 2023 وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار اثنين إلى 131 بفقدان 25 حفار غاز نشط منذ بداية العام كما اكتسبت منصات متنوعة ثلاث منصات الأسبوع الماضي.

وأفاد بانخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار أربع إلى 16 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي كما انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار اثنين وهو الآن أقل بـ13 من هذا الوقت من العام الماضي.

ونوه إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتة عند 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 14 تموز (يوليو)، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، بزيادة قدرها 100 ألف برميل يوميا فقط من بداية العام حيث ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن بمقدار 400 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

المملكة تدعو لتعزيز التعاون في البحث العلمي

الرياض

أكدت المملكة أهمية ربط العلوم والتقنيات العميقة في المجتمع بوصفهما محركين محوريين للتقدم، ودورهما في تعزيز الصحة الشاملة والحصول على طاقة نظيفة من أجل مستقبل أخضر يُحقق التنمية المُستدامة.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها معالي رئيس وفد المملكة المُشارك في قمة العلوم لدول مجموعة العشرين (G20) الدكتور منير بن محمود الدسوقي، المُنعقدة في جمهورية الهند.

وأوضح معاليه أن الاستثمار في العلوم والتقنية أصبح مهماً للوصول للريادة العالمية، لذلك حددت المملكة أربع أولويات وطنية للبحث والتطوير والابتكار للعقدين المقبلين، ترتكز على صحة الإنسان، واستدامة البيئة والاحتياجات الأساسية، والريادة في الطاقة والصناعة، واقتصاديات المستقبل، حيث تتوافق تلك الأولويات مع التوجهات العالمية لتحقيق الازدهار والتنمية المُستدامة، كما تُسهم في تعزيز تنافسية المملكة وموقعها الريادي على المستوى الدولي.

ودعا الأعضاء في دول مجموعة العشرين لتوحيد الجهود وتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار لدفع انتشار الأفكار والاكتشافات التحويلية، مؤكداً أهمية تبني نهج الصحة المتكاملة لتحقيق التوازن بين صحة الإنسان والنبات والحيوان والنظم الإيكولوجية وتحسينها على النحو الأمثل بصورة مُستدامة، والاستثمار العلمي في الطاقة النظيفة واعتماد تقنيات جديدة للحفاظ على تراثنا ومستقبل جيل الشباب الذي سيُمهد الطريق للقرن الحادي والعشرين.

لماذا أخفقت «G20» في التوصل لاتفاق يحد استخدام «الأحفوري» ؟

عكاظ

انتهى اجتماع مجموعة العشرين في الهند، أخيراً، دون التوصل لتوافق في الآراء في ما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، بعد اعتراضات من بعض الدول المنتجة.

وانتاب الغضب علماء وناشطين جراء تباطؤ المنظمات الدولية في اتخاذ إجراءات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري حتى في الوقت الذي تسلط فيه ظروف الطقس المتطرف في شتى أنحاء العالم الضوء على أزمة المناخ.

ويصدر عن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعة أكثر من ثلاثة أرباع الانبعاثات العالمية المسببة للاحتباس الحراري، كما أنها صاحبة الحصة نفسها في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي.

ويعد ما تبذله المجموعة من جهود تراكمية للحد من الكربون أمراً بالغ الأهمية في المعركة العالمية ضد تغير المناخ.

وكان من المقرر أن يصدر مسؤولو الطاقة في مجموعة العشرين بياناً مشتركاً في نهاية اجتماعاتهم، التي استمرت أربعة أيام في بلدة بامبوليم الواقعة في ولاية جوا الساحلية بالهند، لكن لم يصدر البيان المشترك بسبب خلافات حول عدد من القضايا، منها الرغبة في زيادة قدرات إنتاج الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أمثال بحلول عام 2030، وصدر بدلاً من ذلك بيان بالنتائج وملخص باسم الرئيس الحالي للمجموعة.

ويتم إصدار بيان مشترك عندما يكون هناك اتفاق كامل بين الدول الأعضاء حول جميع القضايا.

وقال وزير الطاقة الهندي راج كومار سينغ: «توصلنا لاتفاق كامل على 22 من أصل 29 فقرة».

وفشل الاجتماع أيضاً في التوصل لتوافق في الآراء في ما يتعلق بحث البلدان المتقدمة على تحقيق الهدف المتمثل في حشد 100 مليار دولار سنوياً بصورة مشتركة من أجل العمل المناخي في الاقتصادات النامية من عام 2020 إلى 2025، ووضع توصيف للحرب في أوكرانيا.

وقال مصدران مطلعان، إن استخدام الوقود الأحفوري كان محل تركيز في مناقشات استمرت على مدى يوم، لكن المسؤولين لم يتوصلوا لتوافق في الآراء بشأن التقليل من استخدامه المستمر دون انقطاع، كما اختلفوا حول صياغة تصف المسار نحو خفض الانبعاثات.

وجاء في مسودة القرار، أنه «تم التأكيد على أهمية بذل جهود نحو الخفض التدريجي والمستمر لاستخدام الوقود الأحفوري، بما يتماشى مع الظروف في مختلف البلدان».

إيليك تريك: السعودية تتحول لسوق تصديري للسيارات الكهربائية

د. نورهان عباس

اليوم

تتوسع المملكة العربية السعودية في استضافة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تقديم تسهيلات كبيرة، ويقول مراقبون أنها تدعم بيئة الاستثمار والتجارة في المملكة، بما يجعلها مركز قوي للأعمال في المنطقة. وأعلنت شركة صناعة السيارات الكهربائية الأمريكية عن توسعها الاستثماري في الخارج، والمملكة في قلب ذلك، إذ ستتاح سيارات لوسيد موتورز الكهربائية الآن للتأجير لأول مرة في المملكة العربية السعودية، وفق ما ذكر موقع «إيليك تريك»، في الموضوع الذي ترجمت «اليوم» أبرز ما جاء فيه.

وأنتجت الشركة 2173 سيارة كهربائية في الربع الثاني من عام 2023، وقدمت 1404 سيارة. وبعد أقوى أداء فصلي في الربع الرابع من عام 2022، تراجع إنتاج لوسيد بأكثر من ٪37، بينما انخفضت عمليات التسليم بنسبة ٪27، مدفوعة في ذلك بظروف الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

على الجانب الإيجابي، كان لدى لوسيد تحديث مهم، حيث أعلنت الشركة أنها «بدأت في شحن إنتاجها إلى المملكة. ويعد صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية (PIF)، أكبر مساهم في لوسيد، حيث يمتلك الصندوق ما يقرب من ٪60.5 من الأسهم العادية لصانعة السيارات الكهربائية. واستثمر الصندوق حوالي 9 مليارات دولار في لوسيد حتى الآن.

ولأول مرة في المملكة تبدأ شركات تأجير سعودية تأجير سيارات «لوسيد» الكهربائية الفاخرة داخل المملكة. وكشفت لوسيد العام الماضي أن الحكومة وافقت على شراء ما لا يقل عن 50000 مركبة كهربائية خلال السنوات العشر المقبلة.

تعد الصفقة جزء من جهود المملكة ضمن «رؤية 2030» للحد من الانبعاثات، ووضع البلاد على المسار

الصحيح لتحقيق نمو اقتصادي مستقر، كما تتضمن الاستراتيجية الخاصة بالمملكة بناء مركبات كهربائية متقدمة وتصديرها مع زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ٪50، مقارنة بنحو ٪16 اليوم.

وفي عام 2026، ستقوم المملكة بتصنيع وتصدير أكثر من 150 ألف سيارة كهربائية. وسيبدأ مصنع لوسيد في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، في إعادة تجميع طرازات لوسيد. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج الكامل بحلول عام 2024، مع قدرة تصنيع 155 ألف سيارة سنوياً مرة واحدة وتشغيلها. كما دخلت لوسيد مؤخراً في شراكة إستراتيجية لتزويد «أستون مارتن» بتقنية توليد الحركة الكهربائية المتقدمة، حسب الموقع العالمي.

وقال الرئيس التنفيذي للوسيد، بيتر رولينسون، إن الصفقة التي تبلغ قيمتها حوالي 450 مليون دولار هي مجرد بداية لأعمال لوسيد التكنولوجية الإقليمة مع طموحات كبيرة لتوسعها عالمياً.

العالم على أبواب شتاء مأزوم بـ3 تحديات

أحمد مصطفى

اندبندنت

تشير التغيرات التي شهدتها أجواء المناخ حول العالم هذا الصيف إلى ارتفاع كبير في درجات الحرارة في أوروبا وقلة الأمطار في مناطق مختلفة، مما يثير مخاوف من أن يأتي الشتاء المقبل أيضاً بمعدلات برودة وأعاصير أشد وطأة من ذي قبل.

يطرح ذلك تحديات عدة على العالم التحسب لها من الآن، كي لا يواجه أزمة خانقة محتملة في الشتاء المقبل، من أهمها ثلاثة تحديات هي أزمة طاقة وأزمة غذاء وأزمة أسعار بشكل عام مع استمرار ارتفاع نسبة الفائدة ومعدلات التضخم.

ربما يبدو أن العالم تجاوز إلى حد كبير أزمة الطاقة المحتملة في أعقاب الحرب في أوكرانيا والعقوبات الصارمة المفروضة على روسيا، كما أن الدولة المنتجة والمصدرة للطاقة، ضمن تحالف «أوبك+»، لعبت دوراً أساسياً في الحفاظ على استقرار سوق الطاقة العالمية وتوازن العرض والطلب فيه. إلا أنه كما يرى كثير من المحللين والاقتصاديين لا يجب الركون إلى أن الأزمة انتهت وأن الأخطار زالت تماماً.

ولعل في قرار موسكو الأسبوع الماضي، الخاص بتعليق اتفاق الحبوب عبر البحر الأسود لحين تلبية مطالبها ضمن الاتفاق، مما يدل على أن أزمة غذاء عالمية ربما تتشكل في الأفق، كما أن استقرار أسواق الطاقة ليس أمراً مضموناً تماماً في ظل احتمال حدوث أي اضطراب في الإنتاج أو التصدير نتيجة عوامل طبيعية أو جيوسياسية.

على رغم بدء معدلات التضخم في التباطؤ، فإن أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً مستمرة ربما حتى العام المقبل، مما يعني استمرار الضغط على الطلب العالمي العام.

الشتاء والطاقة

تمكنت أوروبا حتى الآن من تجاوز أزمة وقف إمدادات الغاز الطبيعي والنفط من روسيا، والتي توقفت نتيجة الحظر ضمن العقوبات المشددة المفروضة على موسكو بسبب حرب أوكرانيا، وعوضت أوروبا القدر الأكبر من واردات الطاقة الروسية بخاصة الغاز، التي شكلت قبل الحرب نسبة 40 في المئة من استهلاك دول الاتحاد، من مصادر أخرى، إضافة إلى خفض استهلاك الطاقة التقليدية مما أدى إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا حالياً بنسبة 90 في المئة تقريباً عن أعلى معدل وصلت إليه بعد الحرب في أغسطس (آب) العام الماضي.

ليس هذا فحسب، بل إن معظم مخزونات الغاز الطبيعي الأوروبية أوشكت على الامتلاء بالقدر الذي تتطلبه المفوضية الأوروبية لتفادي الأزمات في حالة نقص الإمدادات وهي نسبة تفوق 85 في المئة، بالتالي حتى لو جاء الشتاء المقبل شديد البرودة نتيجة التغيرات المناخية فقد تتمكن أوروبا من تفادي الأزمة، بخاصة أن استبدال بالغاز الطبيعي مصادر طاقة متجددة لتوليد الكهرباء يسير بوتيرة معقولة.

لكن لا يمكن الاعتماد كثيراً على تلك المصادر البديلة، بخاصة في ظل الظروف الطبيعية المتقلبة نتيجة التغيرات المناخية، فالطاقة من الرياح عرضة للنقص إذا توقفت كثير من التوربينات نتيجة قلة معدلات الرياح، كذلك الطاقة الشمسية أيضاً عرضة لتقلبات الجو واحتمالات نقص فترات الجو المشمس، كما أن الاستثمارات في محطات الطاقة بالمفاعلات النووية تأخذ وقتاً وأموالاً طائلة، ذلك فضلاً عن أن روسيا ما زالت تمد أوروبا بنسبة 15 في المئة من استهلاكها من الغاز الطبيعي عبر خطي الأنابيب المارين في أوكرانيا وتركيا، ومع أنها نسبة ضئيلة إلا أن قطعها تماماً يمكن أن يشكل مشكلة بالفعل.

تركز التحليلات أكثر على سوق النفط العالمية، مع احتمال لجوء موسكو لإجراءات راديكالية في حال انقلبت موازين الحرب في أوكرانيا لغير صالحها، ونقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن محلل الشؤون الجيوسياسية في شركة «إنرجي أسبكتس» ريتشارد برونز قوله «يعتمد إمساك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالسلطة بقوة على نتيجة مرضية نوعاً ما للحرب في أوكرانيا... ونتوقع أن المخططين في موسكو يعملون على سبل بذر الشقاق بين الغربيين».

هنـاك اليـوم فرصة لتلاعب روسـي بأسـواق الطاقـة بخاصة مع انتخابـات البرلمان الأوروبـي العام المقبل، وتليهـا انتخابـات عامة في بريطانيا ورئاسـية وبرلمانيـة في أميركا.

ويدرك الروس أهمية أسعار مشتقات البترول في محطات البنزين للناخبين وتأثيرها في تصويتهم، بالتالي قد تلجأ موسكو لاستخدام الطاقة، بخاصة النفط، كسلاح مجدداً للتأثير في نتائج الانتخابات وتأليب الرأي العام في دول الغرب على قادتها الداعمين لأوكرانيا.

ومع أن الدول المستهلكة عادت إلى ملء مخزوناتها النفطية بشكل كبير في ظل انخفاض الأسعار واستقرار السوق نتيجة سياسات الدول المنتجة في «أوبك+»، إلا أن احتمالات استخدام المخزونات لتخفيف وطأة أي أزمة نتيجة خفض روسيا إنتاجها أو وقفه لن يكون ممكناً، حتى إذا شعرت القيادة في موسكو أنها في وضع صعب بسبب الحرب.

في العام الماضي طرحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ما يصل إلى 200 مليون برميل من الاحتياطي الاسـتراتيجي في السـوق لإغراق جانب العرض وخفض الأسـعار، لكنها لن تسـتطيع فعل ذلك مجدداً هذا الشـتاء، بخاصـة والبـلاد مقبلـة علـى انتخابات رئاسـية وعامة، وسـتكون تلـك مخاطرة كبيرة مـن الرئيس الديمقراطـي الـذي واجـه انتقـادات مـن الجمهورييـن حين هبـط المخزون النفطـي الاسـتراتيجي إلى أدنى مسـتوياته منذ ثمانينيـات القرن الماضي عنـد 350 مليون برميل.

الشتاء والغذاء

علـى رغـم بـدء تباطـؤ الارتفاع فـي معدلات التضخم فـي معظم البلدان حـول العالم فإن أسـعار الغذاء لم تشهد انخفاضاً بعد بالقدر الذي يتراجع به مؤشر أسعار المستهلكين، بل إن أسعار الغذاء في بعض الدول ما زالت تواصل الارتفاع على رغم انخفاض مدخلات الإنتاج من محاصيل زراعية وحيوانية وتوقف الارتفاع في أسعار الطاقة، وحتى قبل أيام ساد التوقع بأن تباطؤ معدلات التضخم سينعكس على أسعار الغذاء ربما قبل نهاية هذا العام، أي مع دخول فصل الشـتاء.

لكن مع مطلع الأسبوع الماضي أعلنت روسيا تعليق العمل باتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود الذي كان يسهل وصول ملايين الأطنان من القمح والذرة من إنتاج أوكرانيا إلى دول العالم التي تعتمد على واردات الحبوب منها لتوفير الغذاء وأيضاً كأعلاف للطيور والحيوانات، وعلى الفور ارتفعت أسعار القمح في السوق العالمية بما يصل إلى نسبة 10 في المئة وارتفعت أسعار الذرة بنسبة تساوي نصف ذلك تقريباً.

ذلك الارتفاع يمكن أن يكون موقتاً في حال تم التوصل إلى حلول وسط للعودة إلى اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، فضلاً عن أن ارتفاع الأسعار الماضي للعقود الآجلة لتوريد الحبوب يأخذ وقتاً كي يشعر به المستهلك العادي للدقيق وغيره من المنتجات الغذائية التي تعتمد على الحبوب. وإذا عاد اتفاق تصدير الحبوب، ربما لا يشعر العالم بأزمة في الأشهر المقبلة حتى الوصول إلى فصل الشتاء، لكن إذا استمر تعليق الاتفاق أو تصاعدت الحرب في أوكرانيا بما يهدد بمزيد من العقوبات على صادرات الحبوب الروسية أيضاً، فإن فصل الشتاء المقبل يمكن أن يشهد أزمة غذاء ليس فقط نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب بل أيضاً ارتفاع أسعار مواد غذائية أخرى مثل الحبوب والطيور والزيوت وغيرها.

تزامن قرار روسيا تعليق اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود مع قرار حكومة الهند وقف تصدير الرز غير نوعية (البسماتي)، مما يعني انخفاض صادراتها من المنتج الغذائي الرئيس إلى النصف تقريباً، ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الهند هي من أكبر مصدري الرز في العالم وتمثل صادراتها منه أكثر من 40 في المئة من الصادرات العالمية.

جاء القرار الهندي نتيجة تغيرات مناخية أيضاً، إذ إن الأمطار الموسمية المتأخرة عن موعدها والتي هطلت بغزارة أضرت بمحصول الرز، مما أدى إلى ارتفاع أسعار التجزئة له، بالتالي فرضت الحكومة حظر التصدير لتوفير حاجة السوق المحلية.

وما لم يحدث تغيير في ما يتعلق باتفاق تصدير الحبوب الذي علقت روسيا العمل به في غضون الأسابيع المقبلة، فعلى العالم أن يتحسب لأزمة غذاء في الأشهر المقبلة وربما حتى نهاية العام وفصل الشتاء.

الشتاء والأسعار

من الصعب التكهن بوتيرة ومدى تراجع الارتفاع في معدلات التضخم حول العالم، إذ فشلت تقديرات البنوك المركزية الرئيسة منذ نهاية عام 2021 في توقع مدى ونطاق ارتفاع معدلات التضخم، بالتالي لا يعول كثيراً على نماذج تقدير آفاق المستقبل، وإن كانت المؤشرات الحالية تدل على أن التضخم ربما وصل ذروته وأخذ في التراجع، مع ذلك يرى معظم المحللين أن تراجع ارتفاع معدلات التضخم لا يعني بالضرورة أن ينعكس ذلك في انخفاض الأسعار بالقدر نفسه.

يبدو ذلك واضحاً في الفارق الكبير بين أسعار مدخلات الإنتاج في قطاعات مختلفة وسعر المنتج النهائي للمستهلك، وإذا كان ذلك واضحاً أكثر في أسعار الأغذية، فإنه يحدث في ما يخص غيره من السلع والخدمات، ويفاقم من أزمة الأسعار المرتفعة، التي قد تظل كذلك حتى فصل الشتاء بنهاية العام وبداية العام المقبل، مع استمرار ارتفاع كلفة المعيشة للأسر في معظم دول العالم.

وحتى إذا توقفت البنوك المركزية عن سياسة التشديد النقدي (رفع أسعار الفائدة وسحب السيولة من السوق) فمن غير المتوقع بحسب تقديرات غالبية الاقتصاديين والمحللين في السوق أن تبدأ في التيسير النقدي (خفض أسعار الفائدة) قبل العام المقبل، أي إن العالم سيدخل فصل الشتاء في ظل أسعار فائدة مرتفعة تزيد من كلفة الاقتراض، وتضاعف العبء على الأسر في قدرتها على الإنفاق حتى على الحاجات الأساسية.

ومع أن الأجور في معظم الاقتصادات الرئيسة تشهد ارتفاعاً بمعدلات معقولة، فإن القيمة الحقيقية للدخول تظل متدنية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وفي ظل الضبابية المحيطة بمستقبل النمو الاقتصادي تتردد الأسر في الإنفاق الاستهلاكي إلا على ما هو ضروري.

صادرات النفط تعزز إيرادات موسكو بعيدا من العقوبات

اندبندنت

حققت روسيا انتصاراً في المعركة من أجل النفوذ على أسواق النفط العالمية في الأيام الأخيرة عندما تم تداول سعر النفط الخام الأكثر رواجاً في البلاد فوق سقف الأسعار الغربي المفروض لتجويع موسكو من الأموال المخصصة للحرب في أوكرانيا.

وهذه هي المرة الأولى التي يخترق فيها سعر النفط الرائد من الأورال «علامة تجارية مرجعية تستخدم كأساس لتسعير خليط زيت التصدير الروسي» حد 60 دولاراً للبرميل منذ أن طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها سياسة العقوبات الجديدة في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وفقاً لشركة بيانات السلع «أرغوس ميديا»، وهي علامة على أن الكرملين قد نجح، جزئياً في الأقل، في التكيف مع القيود.

والحد الأقصى هو جزء من حملة الضغط الاقتصادي الغربي ويستهدف أهم مصدر دخل لروسيا، ويقصد منه أن ينزف خزائن حرب الكرملين بينما يشجع المنتجين الروس على الاستمرار في إرسال البترول إلى السوق حتى لا يثير التضخم في جميع أنحاء العالم.

كما يمكن أن تعزز الأسعار المرتفعة عائدات تصدير النفط الروسية، التي هبطت الشهر الماضي إلى ما يزيد قليلاً على نصف مستواها قبل عام، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، كما أدى الحد الأقصى للحظر المفروض على النفط الروسي في أوروبا والانخفاض الأخير في الصادرات إلى خفض الضرائب التي تحصل عليها روسيا من الطاقة هذا العام، مما أضر بالميزانية.

روسيا وتجميع شبكة بديلة من الناقلات

وإحدى الدلائل على أن الضغط المالي على موسكو قد يتراجع، تقلص الخصم لنفط الأورال، مقارنة بمعيار

برنت القياسي، إلى 20 دولاراً للبرميل، في حين لا تزال الفجوة أوسع بكثير مما كانت عليه قبل الحرب، لكنها تقلصت إلى النصف منذ يناير (كانون الثاني).

كما ساعدت تخفيضات الإنتاج من قبل «أوبك+»، التي وقعت عليها موسكو، في دفع أسعار الخام الروسي فوق الحد الأقصى. وحصلت الأورال -التي سميت على اسم المنطقة الجبلية الغنية بالنفط- على دفعة إضافية من ارتفاع الطلب في آسيا.

وتسعى العقوبات الغربية إلى استخدام اعتماد روسيا الطويل الأمد على الشحن والتأمين الأوروبيين كرافعة لاحتواء الدخل الذي تجلبه موسكو من النفط الخام. وقال المحلل في مركز كارنيغي روسيا أوراسيا والمدير التنفيذي السابق لقطاع النفط في روسيا سيرغي فاكولينكو، لصحيفة «وول ستريت جورنال، إن ارتفاع الأسعار يشير إلى أن دفع روسيا لتجميع شبكة بديلة من الناقلات التي لا تنطبق عليها العقوبات يؤدي إلى تآكل النفوذ الغربي على صادراتها النفطية.

وأضاف فاكولينكو: «كانت هذه عملية تطورية، والآن نرى نتائجها فقط». وتابع «شركات النفط الروسية... بذلت كثيراً من الجهد للبقاء في الأعمال التجارية وكسب المال، لقد أثبتوا أنهم مشغلون قادرون».

في حين قال تجار، إن المنتجين الروس أبدوا في الآونة الأخيرة رغبة ضئيلة في التفاوض في شأن الأسعار التي يمكن للاعبين الغربيين البقاء في السوق عندها وهو أول تحول منذ آخر مرة اقتربت فيها الأورال من 60 دولاراً في أبريل (نيسان).

ارتفاع أسعار النفط انتصار باهظ الثمن لروسيا

ومن المؤكد أن الشركات الروسية ستحتاج على الأرجح إلى سفن غربية وتأمين لبعض الوقت لتصدير بعض من أكثر من سبعة ملايين برميل من النفط تبيعها في الخارج يومياً. ويقول بعض المحللين إن هذا يمنح الولايات المتحدة وأوروبا نفوذاً كبيراً -وإن كان يتضاءل- وأن بإمكانهما تصعيد الضغط المالي على موسكو من خلال خفض السقف.

من جانبه قال الزميل بجامعة هارفرد، الذي يعمل على دراسة الشحن الروسي، كريغ كينيدي للصحيفة: «إذا نظرت إلى جميع الطرق التي تحتاج روسيا للمضي قدماً فيها، وقمت بإحصاء عدد الناقلات التي تحتاج إليها لأسطول مستقل ومستقل، فهي بعيدة جداً عن المكان الذي يجب أن تكون فيه».

ويصف المسؤولون في واشنطن ارتفاع الأسعار بأنه انتصار باهظ الثمن لموسكو ويشيرون إلى عديد من العقبات التي تم إلقاؤها في طريق روسيا.

وقال نائب وزير الخزانة والي أدييمو في مقابلة «بشكل أساسي، يحد سقف السعر من عائدات روسيا بشكل كبير، بينما يستمر في خلق عالم يتم فيه إمداد الأسواق العالمية بالنفط الروسي». وأضاف «هدفنا هو الاستمرار في زيادة الكلفة بالنسبة لروسيا من أجل التأكد من أن لديهم أموالاً أقل لخوض حربهم غير القانونية في أوكرانيا، وهذا يحدث كل يوم».

أسطول الظل

ويقول مسؤولو وزارة الخزانة الأميركية، إنه حتى لو باعت روسيا من خلال أسطول الظل، فإن مشتري خامها قادرون على التفاوض على خصم كبير في السعر الذي يدفعونه بسبب الحد الأقصى.

ولا يسمح للشركات في مجموعة الدول السبع بنقل وتأمين الخام الروسي إلا إذا كان السعر أقل من 60 دولاراً للبرميل، كما أن هناك أغطية منفصلة للمنتجات المكررة، وتكمن الفكرة في أن موسكو ستبيع النفط بأسعار منخفضة لأنها تحتاج إلى خدمات غربية لتصدير نفطها.

وبالنظر إلى تعقيد تحليل ما إذا كان الحد الأقصى يعمل، فقد أصبح من الصعب قياس السعر الذي يتم تداول الخام الروسي به بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا في فبراير (شباط) من العام الماضي.

ويعتمد التجار والمسؤولون على تقديرات وكالات الإبلاغ عن الأسعار، حيث اعتادت «أس أند بي غلوبال» على جمع البيانات الثابتة من منصة تداول « إنتركونتيننتال إكستشينج» التي استضافت مبيعات الأورال

الروسية النفطية، لكن السوق ذهبت تحت الرادار، فيما تعتمد «أس أند بي» و»آرغوس» على المحادثات مع جهات الاتصال والمعلومات في السوق مثل قيم التكرير وأسعار الشحن.

ويقول المنتقدون، إن الحلفاء بدأوا بغطاء مرتفع للغاية، كما ضغطت أوكرانيا، بدعم من حلفاء مقربين من بينهم بولندا لتقليصها، فيما أعاقتها الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي والقلق في شأن أسعار الغاز في واشنطن.

وبدلاً من ذلك، ركزت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تشديد الإنفاذ، وكان المحور غسل النفط من خلال مبادلات بين السفن في البحر، كما تم استخدام الوثائق المزورة والمدفوعات الجانبية للتهرب من الحد الأقصى، وفقاً للمتداولين.

النظام اللوجيستي الجديد والتحدي الأكبر للعقوبات الغربية

في حين يكمن التحدي الأكبر للعقوبات الغربية في النظام اللوجيستي الجديد الذي بدأت روسيا والشركات في فلكها ببنائه، ويتألف من ناقلات مملوكة ومؤمن عليها ومؤجرة خارج الغرب.

كما أدت مبيعات الناقلات المستعملة إلى تضخم أسطول الظل -لغة صناعية للناقلات التي تنقل النفط من الدول الخاضعة للعقوبات، ففي الربع الثاني من العام الحالي، كان عدد الناقلات التي عملت مع منتجين خاضعين للعقوبات خمسة أضعاف ما كان عليه في نهاية عام 2021، وفقاً لشركة «فورتيكسا» لتتبع السفن، وكان ما يقرب من 80 في المئة من هذه السفن قد اجتازت السوق الروسية.

واستمد الغرب النفوذ جزئياً من الدور الضخم الذي تلعبه صناعة الشحن في اليونان، التي تلتزم بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي بالعقوبات وسقف الأسعار. وقال كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي، روبن بروكس، إن أسطول الناقلات في البلاد ينقل أكثر من نصف الخام المصدر من روسيا. وتابع «الغرب لديه قوة تسعير حقيقية»، مضيفاً أنه يمكن تخفيض الحد الأقصى إلى ما بين 20 و30 دولاراً للبرميل.

ولكن هذا النفوذ قد يتضاءل، حيث قال رئيس الأبحاث في سمسار السفن بريمار، هنري كورا، إن المبالغ الضخمة التي يمكن أن تكسبها شركات الناقلات الأوروبية من تأجير السفن لنقل النفط الروسي تراجعت في الأشهر الأخيرة، مما يشير إلى أن روسيا لديها وصول متزايد إلى الناقلات المملوكة خارج مجموعة السبع.

نظام التصدير النفطي البديل لروسيا

وفي ميناء كوزمينو الآسيوي في روسيا، حيث تم تداول نكهة خام تسمى «إسبو» فوق الحد الأقصى طوال الوقت، فإن عدداً قليلاً من الناقلات المؤمنة أو المملوكة لشركات في الغرب تشارك الآن في تجارة النفط.

وتعترف إدارة بايدن بأن روسيا تطور أسطولاً مستقلاً، لكن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخزانة قال للصحيفة، إنه ليس محركاً مهماً لتدفقات النفط. ويقول المسؤولون الأميركيون، إن كلفة إنشاء نظام التصدير البديل هذا يحول الأموال عن الحرب، ويقدرون أن البنك المركزي الروسي خصص تسعة مليارات دولار لتحل محل مخططات إعادة التأمين الغربية.

وكانت قد غطت شركات التأمين الأميركية والأوروبية واليابانية جميع الصادرات البحرية الروسية تقريباً قبل الحرب، بما في ذلك الناقلات المملوكة للدولة في موسكو، وتعرف هذه الشركات مجتمعة باسم «المجموعة الدولية لنوادي الحماية والتعويض»، وهي تؤمن ضد المطالبات من أطراف ثالثة، مثل الصناعات الساحلية المتأثرة بانسكاب النفط.

وبحلول أبريل (نيسان)، كانت نصف شحنات الخام الروسي وثلث شحنات المنتجات المكررة على متن ناقلات غير مؤمنة من قبل أعضاء المجموعة الدولية، وفقاً لبوريس دودونوفمن كلية كييف للاقتصاد.

شكراً